

بازرسی شد
۲۷ - ۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتابخانه مرکزی
تاریخ ۱۹ مرداد ۱۳۱۴
از کتابخانه مرکزی
کتابخانه



~~کتابخانه~~
کتابخانه

کتابخانه مرکزی
کتابخانه

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰
- ۲۱
- ۲۲

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مرکزی و اسناد خطی
۲۲۹۰

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	شرح تجرید حاشیه معالم الاصل
مؤلف	سید میرزا حسن سردانی
موضوع	شماره قفسه ۷-۱۱۱
شماره ثبت کتاب	۷۴۴۰۵
کتابخانه	۲۸۶۲

کتابخانه مرکزی
۲۸۶۲

[illegible]

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فالحمد لله الذي جعل
 العلم سبيلا إلى
 معرفة حقائق
 الأشياء
 والوصول إلى
 حقائقها
 والتمييز بين
 الحق والباطل
 والبرهان على
 صحة ما ذهب
 إليه من
 الحق



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فالحمد لله الذي جعل
 العلم سبيلا إلى
 معرفة حقائق
 الأشياء
 والوصول إلى
 حقائقها
 والتمييز بين
 الحق والباطل
 والبرهان على
 صحة ما ذهب
 إليه من
 الحق

فلهذا

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى معرفة حقائق الأشياء والوصول إلى حقائقها والتمييز بين الحق والباطل والبرهان على صحة ما ذهب إليه من الحق

المختص بالبحث في الأصول
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فالحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى معرفة حقائق الأشياء والوصول إلى حقائقها والتمييز بين الحق والباطل والبرهان على صحة ما ذهب إليه من الحق

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى معرفة حقائق الأشياء والوصول إلى حقائقها والتمييز بين الحق والباطل والبرهان على صحة ما ذهب إليه من الحق

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى معرفة حقائق الأشياء والوصول إلى حقائقها والتمييز بين الحق والباطل والبرهان على صحة ما ذهب إليه من الحق

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى معرفة حقائق الأشياء والوصول إلى حقائقها والتمييز بين الحق والباطل والبرهان على صحة ما ذهب إليه من الحق

وان حينا يستلزم لا يحكم او الفرع في المعنى لا يحكم من حسنة
 عن الاول او المتفرع عن الاول لا يمكن حصره في علمه ان يعجز المستفيد
 من حقيقة العلم بالوصف اى بوصف مصدر عن الاول او المتفرع عنها
 مطلقا او باحد الوجهين الباعين واما علم الزهرى او المثلث ومن حجة وجها
 فيعلم الغير والحشية فقط لم تكن في الوجهية مسببة غير ما در الى العلم ولهذا لم
 يلقى اليه اكثر من حقيقة بل لعدم الضرورة ان ذلك الحكم المعلن هو حكم
 في حد ذاته في العبارة انما ياب في هذه المعنوية القائل بالحدوث والاحكام
 بالنسبة الى المحققين كجاء في الفنون لما سنده كره المعنى مرورا في جواب
 المذكور في آخر الفصل الخامس لمذهب المحققين في علم الفنون ان في العلم كونه
 في حق المعنى فهو مظهر ان العلم له في حد ذاته ان كان كونه مسببا فقط والوجهية
 بان مراد به العلم بغير الفنون كما سنده كره في توجيه محتمل بالعلم بالضرورة وانما العلم
 يمكن ان يبين المراد العلم بوجوب العلم بكم لا يفتقر اليهم اول المراد العلم بكم
 الظاهرى ان لا يولى او العلم كونه هو المطلق من العلم المذكور ان مع حجة
 لم يفتقر الى العلم ولم يفتقر اليها في توجيه العبارة لا يفتقر الى العلم بها كونه
 اقول في نظر اما اولها فلا يخفى ان المراد به العلم بغير الفنون ولا يفتقر الى العلم
 منها او ليس بالضرورة قية العلم المذكور هو العلم في الحقيقة من موقفة النفس
 وهو كماله في كل قول ان رمرت في العلم بالضرورة وهو متفرع عن العلم بالضرورة
 من وجهها من جهة انه لو وضع الفنون بل العلم وبقدره من علم بالحق والمقتضى

سوف يبين ان ذلك الحكم
 حكم به في حد ذاته

ولكن بان ما قرب المعنى هو حكمه في حد ذاته بان الحكم المعلن لم يفتقر
 به حكمه في حد ذاته ضرورة لم يكن يرد عليه في حصره ان يكون الظن بالحق في
 طاعة ما يتجه ضروري وهو مستحق في قولهم ان يثبت اكثر الاول به بغير النتائج سواء
 كانت المادة من الغيبات والحيثيات واما ما فلا يخفى ان المراد من العلم
 الجرم والقطع والمراد بكم الحكم الظاهري كالمحقق في توجيه الفنون
 لما استوفى في الحقيقة في الوجهين الاخرين في الحقيقة وعدم احتمال التفتيش له
 في هذه الحقيقة اليه اذ في توجيه الفنون في قوله اذ لا يفتقر الى العلم بالضرورة
 العلم بغير الفنون لا يتجوز في جوابه في حق الكتاب ان لم يكن كونه رتبة الاجتهاد في العلم
 الى حقيقة الحقيقة من الاول او الاخرى عند الضرورة ليدرك كونه في العلم
 اذ يتجوز في المقتضى ان يكون فيما لم يفتقر الى العلم بالضرورة اولى ما عده او اولى
 بحيث لو وقف عليه لكان من صنف لا يفتقر الى العلم بالضرورة لكان كونه في العلم
 باجتهاد او احسن لكان من حقيقة او قطع في حق الفنون في العلم بالضرورة
 من العلم الملقى في حد ذاته بانها في هذا الاحتمال ولو فرض حصول العلم في مقتضى
 به في العلم بالحق عن التعليل بتحقيق العلم بترجيح معتد به لكان العلمين وفيه حجة
 وفيه ان يثبت كونه معتد به عند ارضى في التجزى وفيه كونه بان المراد بالعلم
 الا ان رتبة المقتضى في العلم بالقطع والحق القطعي كالمعنى في الاحكام كالمعنى
 الا ان رتبة المقتضى في العلم بالحق في العلم بالحق كالمعنى في الاحكام كالمعنى
 كالمعنى في العلم بالحق في العلم بالحق كالمعنى في الاحكام كالمعنى في الاحكام

العلم في حد ذاته مستلزم

العلم في حد ذاته مستلزم

ولم يكن محبة في العكس واجبة في بعض المنحصر لقطع كون ما أدى اليه
 اجتهادكم ولعله في حقه كونه محبة اذ علمه في العرف من غير علم من
 الا ان رأت الا ان في العرف من غير علم من لم يجوز تجزئ الاجتهاد
 او بعضه ^{بعضه} ليس من كون ذلك العلم من غير علم من لم يجوز تجزئ
 الاجماع وعدم كونه منسب في ان في غير علم من لم يجوز تجزئ
 يكون ما أدى اليه اسند لانه من غير علم من لم يجوز تجزئ
 لا انظر احد منكم كمن لم يوافقكم في العلم من لم يجوز تجزئ
 ولكن لا يفتقر في العلم من لم يوافقكم في العلم من لم يجوز تجزئ
 فيه فاما ان بعضهم جازر وعدم القطع في العلم من لم يجوز تجزئ
 لو لم يكن سندا التجزئ قطعه لم يغير ويجب عليهم العلم من لم يجوز تجزئ
 يقولون ان سندا عدم اشتراط القطع في الاصول ايضا فليس ذلك واجب العمل
 عندكم فتبين في العلم من لم يوافقكم في العلم من لم يجوز تجزئ
 جانب من جهة المصنوع القائلين بان كل ما أدى اليه راي المجتهدين هو حكم
^{ما أدى اليه} لا حكم له في الواقع مع قطع النظر عن اجتهاد المجتهدين هو حكم
 اجتهادهم بمختلف من غير علم من لم يوافقكم في العلم من لم يجوز تجزئ
 راي المجتهدين قد يكون من افعالهم في العلم من لم يوافقكم في العلم من لم يجوز تجزئ
 يكون في العلم من لم يوافقكم في العلم من لم يجوز تجزئ
 في كل ما أدى اليه المجتهدين عند القائلين بالقطعة والمواد بالاجماع في العرف

هو الاحكام الظاهرية ثم ما ذكره المحقق في العرف وغيره في رفع هذا الكلام
 واقول فيه بحث لان القطع بانكم الواقي من نهب المصنوع والكم الظاهر
 في نهب المحطة كم كمن من الاول القضيبة من علم من لم يجوز تجزئ
 في العلم من لم يوافقكم في العلم من لم يجوز تجزئ
 او في الظاهر والمباذير من جهة العلم من الاول كونه وليا وليا
 اليقين ما لا يتجوز الى شئ اخر لاني لم اجد من حصول العلم من الاول
 كونه وليا في العلم من لم يوافقكم في العلم من لم يجوز تجزئ
 والدليل القاطع السابق على المحقق لفظ بطر دبر بر كمن في خصوصية
 الاحكام باختلاف خبر الذي هو الدليل القطعي لانه يقول في البرجيس
 في رفع النقص انما يوجب لو كان الدليل القطعي جزء الدليل العلم بان يكون
 الفهم الى المقدمات الاخر من العلم او من بعض مقدمات العلم
 او الدليل القطعي انما يكون منقولا او متورا من ضرورت دليل العلم بان في
 ما أدى اليه النظر في العلم من لم يوافقكم في العلم من لم يجوز تجزئ
 حكم له واقعا وفيه من العلم من لم يوافقكم في العلم من لم يجوز تجزئ
 وليس في العلم من لم يوافقكم في العلم من لم يجوز تجزئ
 عند القول في العلم من لم يوافقكم في العلم من لم يجوز تجزئ
 قد عرفت ان هذا الجواب هو العلم من لم يوافقكم في العلم من لم يجوز تجزئ
 المصنوع وجعل مطروحة نظره ان المواد بالاجماع الاحكام الواقعة ولا

ما أدى اليه العلم من لم يوافقكم في العلم من لم يجوز تجزئ

تحدد القين بها الا على من ذهب المصنوعة ونفي ان يعلم انه كما لا يحيد لهم
بالاحكام الواقعة على من ذهب بمحطه فك لم تحيد الظن بها وانما يحيد الظن يكون
الاحكام المظنونة الواقعة ولا يحيد العلم كونه واقعه فيجب ان يدعى ان المباد
من العلم بالاحكام كونه فك الاحكام واقعه ومن الظن بها الظن كونه
واقعه وانما الاحكام الظاهرية فتحدد المتبادر لان المتبادر من الاحكام
الاحكام الواقعة التي تعلم انه بها وانت تعلم انه كما يكون صهر الاحكام على الظاهر
كك كونه صهر العلم على ما يعلم الظن خداف المتبادر بل يمكن ان يدعى ان الظن
العلم في الكتاب والسنة على ما يعلم الظن غير واقع بل انما يستمر على القدر
فيما ذكر في عرف الفقهاء كقولهم لا يكفي الظن في الشهادة وهو لا يعلم العلم
وكقولهم لا يجوز نفي الولد بالظن بل لا بد من العلم بانثاء وانما الخلق الاحكام
الشرعية على ما دونه الفقهاء في كتبهم وانما من الاحكام الظاهرية فلهذا كلف في
عند المشتبه مستأخره من غير ما لا يقبل رأت له او في بعض النسخ
بالاعتبار رأت الثلث من الاول كونه المراد توقف على كل واحد من العلوم
التي لا توقف له بالاعتبار بين الآخرين على كل واحد من العلوم كونه
وان كان على بعضها وانما في ان في نالها اذ هو المانع من ان يفسر من ان يفسر
العلم والحق في حق العلم بالاعتبار تقدم معنى مرموقة وحس المطلق انما
غيره باعتبار تقدم النية المطلوب منها على ما يملك لا لا يور
ما لا المشهور ان المسمى ان القضية المذكورة المعنوية الاربع

او المكون

او الثالث وقد تغيرت به المحولات المثبتة بالعلم وتغير المعنى الواقعة
وهو ما لا يمكن من غير تقويم على المشهور واصطلاح جديد اللفظ والمفهوم
ان استحوذ به تعدد اللفظ والمفهوم اذ احدها لا ينفك في عروض
الكلية والتجزئة وانما معروض اللفظ الواحد بهت بالمتن الواحد المعنى
الواحد فقط وكذا ان من المتواظي والمثلث فيكون مقابلا لمعنى
باعتبار السند وانما كما يحيل عليها للفظ علمه مع قطع النظر عن السند
والاستحاضة مع المعنى لان اللفظ اسم اذا اندرج في لغتهم واحد كالادب
الى الصبغة من وضع واحد فقلت ابن المصنف رحمه الله عن والده الى المراء
بالوضع الواحد لم يظهر الى الوضع الاول فكان كل وضع استلزاما فبما فيه
قوله الممرات بالوضع معناه انتفى والحق في الموضع من حيث ان
المزج والقرود يستعمل في مقام الاستبدال والاستبدال في الموضع
المستعمل الغير ان في الموضع السابق وتفسيره رحمه الله في قوله خبر المصنف
المستحق وقوله فيقيم وتمنه وهذا مع استعمال اللفظ في هذا المعنى الغير المتبادر
فلا بد منه لا يجوز استعماله في السند وقم لا ينبغي ان يثبت في معنى
وتب اليه العدة ومنهم من العربية وهو ان وضع المحدث والمحدثات وبنائها
بازا من كل ما استعمل في تجزيات مما هو مشهور في القدر وانما القول
بانه موضوع بازاء ذلك تجزيات بوضع واحد كما يحل في حكمه المعنى من حيث
جديد لم يجر القياسات المتبادر له بين العلوم مبنيا عليه والمصنف بنى القياس

ثم يرففها سيانته مع ما هو الحق عند
 من غير ان العيب فيه فهو الحقيقة
 والمجاز ان كان المراد بقرينة الاستعمال بجر المعنى الاول بحيث لا يتغير فيه
 به دون القرينة بل يسهل الى امر استعمال لا خرفه وان يعقد مع المشهور
 لانهم ذكره وان المشهور قرينة للمعنى المجاز المشهور ولا يخفى انها لا ينفك عن اللفظ
 فما دام لم يفتب قرينة مع ارادة المعنى الاصلي بعد دم قرينة المجاز لم يعيب
 عليه لم يعين وان اراد مجرور القرينة فلا شك انظر ونحن الجواب والمراد
 بقرينة الاستعمال ان يكون مرادنا بقرينة لا يحتاج الى القرينة المشهورة في
 المجاز المشهور مع ما يعيب فيه اللفظ لغير المعنى اللفظ في المشهور وان لم يكن
 المجاز المشهور مع ما يعيب فيه الى ان لا يحتاج في فهم المعنى المشهور الى ما حقه
 انه مشهور في حقيقة مطلق وليس المعنى المشهور بهذه المشابهة لا حتمية الى القرينة
 وذكرنا ان حقيقة المعنى الاصلي لا يحتاج الى القرينة في فهمها من اللفظ لا حتمية
 من حيث انها مراد الى القرينة وانما يحتاج الى انشاء قرينة المجاز حقيقة او كماله
 لم يميز فيما يتحقق في المجاز المشهور انشاء مع قرينة المجاز كالمستحسن في احوال
 انشاء ولا سيما وانما يكون ذلك مقبب قرينة للمعنى الحقيقي ومن غير مضر بقرينة حقيقة كما في
 غير المجاز المشهور لو فرضنا تحقق قرينة ارادته في العدم مع ارادة حقيقة فانه
 يحتاج الى الصب قرينة لا ارادة حقيقة بل قرينة هي زو قلب عليه وقد تعرف
 بين المقصود والمجاز المشهور بان هذه الحقيقة في القول انما هو بدل العرف في
 المجاز نفسه حين استعمال اللفظ والافعال وذكرنا

للمناسبة فهو المشغول اه لعله اراد بالواقع في قوله وان اخفى الوضع المعنى المحرور
 وهو الذي غير عنه انشاء الوضع الواحد فليس بقرينة انشاء الوضع مع في القول
 والمكتسب من في المجاز ايضا بناء على حصول الوضع للمجاز انشاء به
 المعنيين المشهورين للقرينة في اللفظ الواحد في المكتسب انشاء انشاء به
 مستغنى فهم تحقيق الوضع الواحد بعد المعنيين وعامة يمكن ان يكتف به وان
 وضع اللفظ باراء المعنى ان لم يلاحظ فيه المناسبة للمعنى الآخر ولم يلاحظ ان
 كونه موضوعا لهذه المناسبة دون رعاية المناسبة فهو بهذا اللفظ مستغنى لللفظ
 مشترك وان لوحظ فيه كماله وضعه دون رعاية المناسبة للمعنى فهو باعتبار
 هذه المناسبة في معنى حقيقة اللفظ من غير الفرق بين المشترك والمكتسب به
 اعتبار ما رى وبهذا اصح القول بقرينة كلفه تعقيد وحقاق المشهور بينهما او
 المشهور بينهما ان راجع المكتسب في المشترك اسم للركن المشهور به
 اذ اللفظ من هذا المعيار هو دعوى كونه حقيقة في المعنى المشهور على كونه ليس صادقا
 مع الخط كما توسم اذ كونه حقيقة اعم من ان يكون شبيهة بغيره او غير المشهور
 من البين ان ذلك مقطوع به لان راجع فيه يقول قوله ونقطع انما ليس من هذا
 وبهذا كونه حقيقة بعد دعوى الضرورة فيه وتقبل ان في الكلام لا يتغير
 الش راجع به يتم حكم من الوجهين وتقبل مع الخط ويمكن ان يكتف به
 اسم للركن من انشاء مشهور في قوله ونقطع انما مقدم اخرى مع عدم الالوان
 ونحذف احدى المقدمات من الاخرى مع عدم القابلية فيقول مجموع المقدمات مع

مرادة في ضرورة عدم القرينة ذلك ان الوضع لا يبين كونها مرادة بما
يعتبر به وبصورها كون اليه في المعنى الثالث لم يتحقق لان القرينة المفروضة
اشتراكها بما دل شبهة اوله مع تقدير تحقق سلبه اليه مع ثمة المذهب فحين
الاول مع كون بيان الوضع ذلك اما بالاداء او بالامور المخرجة والامر بالمعروف والنهي
عن المنكر مع جعل امره معقول ، فعلى المعنى الاول هو المراد من ذلك ان يكون
على شبهة امره انما يبرهن روى في القرينة الاولى في المستعمل في غير المعنى في القرينة
احاديث كثيرة ولا يقتضي تفهم ان كانت الالفاظ مستعملة في وقت المعنى او مخرجة
عرف الشرع لا يقتضي ان تزداد اليه لئلا يقع بقاءه في المعنى في القرينة الثانية في تفهم
كما يزعم في المعنى في الحقيقة يزعم في المعنى في المجازية اذ كانت مرادها مع لادخولها
اسمي وانت خبير بالتقريب الذي ذكرنا لوجوب فهم المعنى والوضع ومعنى
في المعنى الحقيقة في المعنى في الوجود لا يجري اليه لوجوب فهم المعنى والوضع ومعنى
يستخرج القرينة في الاستنباط او لم يثبت القرينة في المعنى في المعنى في المعنى
ولا شك انه لم يفهم الوضع المعنى بل لم يفهم الوضع والمعنى لم يستخرج القرينة
في الاستنباط وانت خبير بان لو لم يكن في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى
اقتضاء هذه المقدمة من المعنى في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى
معقولة واستخراج المعنى في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى
بان يثبت المعنى في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى
وبان المعنى في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى

الاولاد من الدليل المذكور في الاستدلال لا يبين ان الدليل
في ادوار وعلمه ان وجود التواتر لا يستلزم عدم المذهب ليجاز ان يوجه التواتر
بالسبب الى الحقيقة دون اخرى وحسب ما يقبل الكلام الى الطائفة التي لم تقبل
التواتر عند سبب اذ لا يبرهن تفهم اليه لا شراكتهم في التكليف مع الطائفة التي
فعلوا التواتر عند سبب مقتود واولاه وعبر مقتدر انت خبير بان السبب في
يتوقف على وجهه ان الفهم ضروري فلو لم يكن هناك تواتر لم يكن الفهم
مستوفى بالولكان هناك تواتر فانه يمكن ان يجد من الفهم فلو لم يكن مستوفى
حصول العلم بسبب تكليف او ضرورة فطرة لا يفرض التكليف به حكم ولا يقتضي
بكره العلم بالتكليف بها التي لم تقتض القطع فيها ولا يفرم اليه العلم بها بل يجب
يكتفي به فيه وان لا يفتن العلم فيه تفهم كون تارة المعنى مرادها
في التكليف وهو ليس سببا اصوله خبر في لادخولها من اسم بناء على حسب الظن
في الاصول المبسطة الاصول التي هي ان تارة الالفاظ بطريق الوضع او بطريق
لا يفتن الى تفهم التكليف فالاولى ان يبين ان تارة الالفاظ وبذلك لم يوجه
اذ الكلام في الفاظ المخرج مع القرينة التي لم يفتن في بناء شيئا كما عرفت في
المذهب شيئا اقل فينظر لان ما لم يبدل انما لم يكن صافته في بناء شيئا لم
يكن قرينة في تارة الى معناه الوضع ففرض الوضع الاول هو التواتر
وبالاداء والى آخره حقيقة تارة لو كان الفهم الى تارة في الدليل بوضوح المراد لانهم
الوضع تارة تارة الالفاظ وقد عرفت من التقريب بان تارة الفهم الوضع لانهم المراد

لازم من هذا ان لا يقع الالف في موضعين من الالفين في الالفين
ان العبرة له في قوله لم يقع الالف في موضعين من الالفين في الالفين
الى قوله لم يقع الالف في موضعين من الالفين في الالفين
حيث قد يقع الالف في موضعين من الالفين في الالفين
استقام في الالف في موضعين من الالفين في الالفين
كون الالف في موضعين من الالفين في الالفين
الذين لم يقع الالف في موضعين من الالفين في الالفين
سواء هي في الالف في موضعين من الالفين في الالفين
استقام في الالف في موضعين من الالفين في الالفين
ان اعترف بكون الالف في موضعين من الالفين في الالفين
فذلك حكم ترتيب الالف في موضعين من الالفين في الالفين
فلم يما كان الحكم به في موضعين من الالفين في الالفين
غير مفيد ثم لا يخفى ان كون ذلك الالفين في الالفين في الالفين
سواء كان في الالف في موضعين من الالفين في الالفين
الاجل وهو محقق في الالف في موضعين من الالفين في الالفين
الخاص من الالف في موضعين من الالفين في الالفين
المتنوع كما يكون في الالف في موضعين من الالفين في الالفين
ايون في الالف في موضعين من الالفين في الالفين

المداد بالفتح، وسمي معنيين بضعف في بعض الكسب لم يحقق في ذلك من غير ما قلناه
حقن فيه من الكسب، وادخلة له لتحقيق في ضم ما لا يتحقق في قبول الكثير، وادخله
ليكون من غير شيء من ذلك، والله اعلم بحقيقة ما في هذا المقول من غير الكسب
فهم وان كان قد وجد في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم
الحق، قد يكون من غير ما لا يتحقق في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم
هو ان يحتاج الى ان يكون له من غير ما لا يتحقق في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم
الحق، قد يكون من غير ما لا يتحقق في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم
من وجوب كونه، قد يكون من غير ما لا يتحقق في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم
بدون الحق، قد يكون من غير ما لا يتحقق في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم
في المقول، قد يكون من غير ما لا يتحقق في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم
او مع الاضافة وليس احد من اول من لا يتحقق في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم
حقن في غير المداد كسب المحققين، قد يكون من غير ما لا يتحقق في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم
الذي به من غير ما لا يتحقق في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم
بحيث يكون من غير ما لا يتحقق في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم
لكون كل منهما من غير ما لا يتحقق في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم
في الحق المحقق، قد يكون من غير ما لا يتحقق في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم
اصل في الكسب، قد يكون من غير ما لا يتحقق في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم
معلوم ان الكسب في الحق المحقق، قد يكون من غير ما لا يتحقق في قوله من في الامور كسب المحققين ليست بالضم

لأن القربة المارة حرام، والمحقق معتبر في معصية الله، ولا يجب في توارثها
وغير معتبرة، لأنه قد مضى من استنبط تغيير الفروع على غير معية والاحتياط
المعبر به جواز استعمال اللفظ في المصنفين وغيره، وعدم جواز إطلاقه على كل
في الكفاية، ولأن الله تعالى قد أجاز اللفظ للمحقق الناشئ من الله إلى المصنفين، وقد
أجاز الله اللفظ للمبرزين جواز إرادة الحق العيني حتى إذا دل على أن الله عز وجل
أعقبه، ولكن الزعم حسبناج استعمال اللفظ في المصنفين غير مبرر، ولا ينافي
القربة المارة من إرادته إلى المصنفين، بل المستدل قال في الإجماع، وقد مر
في المحققين، قال في شرح الطحاوي، حيث قال: إن الله تعالى قد أجاز اللفظ للمصنفين
وإذا استعمل اللفظ في غير الموضع، لم يجز إرادته الموصوف، ولا ينافي مع استعمال اللفظ
في الموضع، ولا يمكن اعتباره بغير استعماله في غير موضع، وهو لا ينافي
الدخول في مقتضى معنيين، الأول: دخول اللفظ في المصنفين، الثاني: استعمال اللفظ في
المصنفين، والثالث: دخول اللفظ في المصنفين، وهو قد مضى في دخول غير المصنفين
في إجماع الفقهاء، إذا كان الفروع في الحقيقة والمجاز، ومعنى المشترك بينهما
هو أن في ذلك لا يكون اللفظ مستعمل في معنيين، بل في معنى واحد، وهو المصنفين
وأن في العلم، كل في الله، فقد تحقق، كما في كون المصنفين المبرزين، وقد مر
في كل من المصنفين، والموافق له، وهو المصنفين، كما في كون المصنفين
الافراد في موضع الحقيقة، كما في كون المصنفين المبرزين، وقد مر
في المصنفين، كما في كون المصنفين المبرزين، وقد مر

7

[illegible]

منه لفظه مستوفى في ضرورة ان المراد من الوجوب في قوله قد لا
وجاد رجل من اصحاب المذنبين ليس برحيم التوبة وقد حقق المحقق لهذا
في بحث البيان من شرح التخصيص في المعنى وادعى انتم انتم انتم انتم
كما علمتني من الوجوب انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
سببها كان السبب في التخصيص فلا يلزم وادعى في ذلك انهم عدم
عزم من غير موافقة مستند انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
الانفس حيا وقد قلنا في الدين في قول منكم في قولنا انهم انهم
بالتفصيل لا يلزم ان عزمه التقي عليه اصحابنا وجميع العلم والعام والخاص
وقد صح عليهم عدم في ذلك مع انهم انهم انهم انهم انهم انهم
انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
ايضا في المتن انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
كلهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
يهم في ذلك انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
لم يتم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
سببها من طاعة امر واحد وهو انهم انهم انهم انهم انهم انهم
امر انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
في غير الامم فانهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
قد عرفت ان انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم

انهم انهم

والاشراك في التمسك انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
في التمسك انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
كما علمتني انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
او مع كونهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
في التمسك انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
سببها انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
جميع الامم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
الامر انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
وضع لفظ معينين لا وضع لفظ مشتركين في امر معينين في
في الامم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
الصبيحة والعقيدة وهي انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
الاشراك انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
ايضا من انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
تخصيص لانهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
ايضا في انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
عزم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم

كيف يبرهن من ادب منطرات الفتن وشمع الظهور باليقين
 لا يبق ان بعد رخصه ويطهر كواب الفضايلة لم يبق كلف
 فادرج ادنى التفتة منصفاً عن المهر فلو يبق ان تميت من ادنى
 والرب لا يطرق الاوراق ولا ان يلحق به احد ان ينفذ رخصة مثلاً
 ما كثرنا في سحر السراويل ونقر الجرب وروى ان اذهب او ينفذ
 ان الروية قلت في اقبال الامم في اذهب واصل فيه حقيقة
 عت المحل من رخصة مسلمة وتقال بانه عليه السلام يقول ان للام
 للجرب اذا كان الامم للذهب فخط لم ينجح اليه سبيل لا لفرافه
 اية جلاء جنة اليه سبيلان وحيد في القالب والفرص في غاية المصير
 ويومض الجرب اقول اردو يكون معنى الجرب انه من جهة الادب
 ولوازمه فالمراد بالحق الاثر في رخصه لا الحق المطلق او يقتضي منه
 يرد الجرب والادب المستطاع لا يستلزم الجرب وانما هو لو كان في
 فاق الجرب وفي نظر اول لما كان في الجيب مستلزم كون الامم
 والادب الجرب وتقدم في له في المخذوع من عدم دلالة على الجرب
 فتمت الفرق والالتفات كمنها بان يحقق الايجاب ولا يحق الجرب
 كونه عبارة عن استحقاق الذم من رخصه وادب وعلما ان بعض بعض
 ولا بد ان المخرج ثبوت الجرب لا يخلو المحيى ان الجرب
 الما يثبت بالشرع لا بد له من دليل الظاهر من هذه الفرق بين الجرب

الجرب

والاكيب والالتفات لافرق بينهما الا باستصحاب الجرب ان في ليس هو
 الفرق بين الجرب والاكيب وجعل الامم لا يبق ان في دون الاول بل
 من ادان الامم لعل في التفتة الذي هو الجرب لا يبق ان في
 وجوبه او كونه لا يفرق منه الامم لا يبق الجرب بالحق استصحابه
 في استه القوم والتحقق وتم في ترك العقل استحقاقه وادب سوره
 سمي وجوبه او كونه الامم لا يفرق عن الحق والادل الا كيب وعن الحق
 ان في الذي هو جرح من الدليل الجرب التفتة لا لتوقف الجرب
 عليه ولعل كاستصحابه لفظ الجرب في ان في دون الاول او لشيء
 انما حصل في من لفظ الجرب واما الايجاب فهو ان في جملته
 ولم يشتر استصحاب الجرب في ان في جملته من انه ان جرحه
 استحقاق الذم لا جرح من كونه السراويل ولا عليه رتب الذم في الواقع
 او الدلائل العقلية لشرائطه تختلف عنه الدليل في الواقع فادركه
 استحقاقه من رخصه من ولادة اللفظ في الشيء وبين كونه
 الواقع في ان الالف ثابت يتبع تختلف الدلائل عنه فالحق لا ينفذ
 عنه كون الشيء متميز وكذا الامم والامر مستلزم ان يتحقق عنه كون
 الشيء مورد ومميز عنه فلامر لو كان بدولة الذم في الذم لم
 يجر تحقق عنه الجرب الا في رخصه عدم دلالة على الجرب
 معنى استحقاق الذم في الواقع وانما يدل على الجرب في الجرب

الحق في ترتيب علة العلم في الواقع وذلك ان لا يخفى ان كون الايجاب
 والوجوب متجهين في كسب الحقيقة بالذات والاعتقاد بالاعتقاد من جهة
 الاستعداد ولا يخلو في حله ولا يخلو في الوجود الى قول الحكم المحجب بغيره كذا
 الايجاب علم الوجوب وهو ليس له متعلق متعلق له في قوة المتعلق بغيره
 وذلك ان الايجاب المتعلق بالذات لا يتم له العلم بالذات بل العلم
 في كسبه حقيقة متعلقة بالوجوب بغيره كذا في قول الحكم في قوله تعالى الى
 الايجاب كذا حذف كذا في ان لا يتم له العلم بغيره كذا في قوله تعالى
 العلم ان الحق ان العلم والاعتقاد في حله في قوله تعالى في قوله تعالى
 الحق لا يخلو في كسبه كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 الى قوله تعالى في كسبه كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 وهذه المذاهب كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 بان العلم لا يكون كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 في ذلك في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 انما يريد بطلب محض من حله في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 ان في كسبه ان العلم في حله في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 خاص ولم يفت ذلك ما في كسبه كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 انما يسمي العلم في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 فيها وكذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

في انما يسمي العلم في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 من جهة كسبه كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 المستعد له كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 يلزم انما يسمي العلم في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 انما يسمي العلم في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 محبة او اذ يسمي العلم في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 والاعتقاد كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 حقيقة كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 الميتة كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 محبة او اذ يسمي العلم في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 الطبسمي كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 وكذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 ولا يسمي العلم في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 العلم كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 من حيث كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 وذلك في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

ولم ينجح من وسع الكفر والهرج من الغرق بين اللادين من حقن الدم
 ملحق الميت في ان لا يعدم معتقده في الاول وفي استكرامه ونبأ المحسنين
 المتقين من الفاضل كما اوصى به في حق جابر من ان يصب الفدية
 والمراد ان لم يقتل من غير مسيئة الزمان للميت كما ان يمتد وسواء
 كان الدائم عليه حسن الصفة او ليس خارج لانتفاء ذلك وان
 افضى كقضي المأمور به خصوص الزمان والدول مستدفع كون الدائم
 غيره بسبب خارج في حسن الصفة كما اذا دل دليل خارج على كون
 واجب متوقفا بوقت معين فان الواجب لغزت بغيره اذ كانت
 مرجع لغز الواجب الموقت لغزات وقت استثنى وقتا للفتنة
 من المقتضى ان يكون التحريم الفصل في الوقت المقتضى واجبا وبين المسئلة
 فان الدائم في الدائم لا يعلل به المقتضى اذ الموقت هو الغلبة
 بالوقت ومجرد كون الوقت مذكورا لا يستلزم المقتضى
 الاكثر من الاول والامر بالامر بالامر انما هو ان يكون مقتضى
 لغز الواجب لا يعلق احسنه اجماعا لعدم المعية وهو الدائم في المعية
 ان يكون الواجب مقتضى حصول مسئلة كالقسط في حق الواجب
 يكون الطلب في تقدير حصول المسئلة ولا يمكن ان يكون مقتضى
 مسئلة الدائم وان كان المسئلة ودرجتها في مقتضى غير مقتضى
 الا ان لغز الدائم مستلزم للدائم من سواء في المطلق والمقتضى

نبش منها لا نقاد ولا طائفة من المقتضى الى ان يتم لغيره من المسئلة
 بما هو المستلزم من ان مقتضى الواجب المطلق واجبه بقرينة المسئلة
 الا انه في مقتضى ما ذكره بعض اصحابنا من ان عليهم ان لا الواجب
 المعية غير حصول مسئلة الذي يقتضيه بالاسئلة لغيره من المسئلة
 لغز المطلق كما لا يخفى فان مقتضى حصول المسئلة واجبه بقرينة
 المسئلة قبل حصول المسئلة واجبه بقرينة ان المسئلة
 الواجب في الواجب المطلق وان كان مقتضى المسئلة لا انزلها
 في التميز من مقتضى المسئلة واجبه بقرينة ان يكون المراد بغيره
 اعتبارات الدائم مقتضى ان مقتضى المسئلة واجبه بقرينة
 ان حال كونه مقتضى المسئلة بالمقتضى الى مقتضى المسئلة
 قوله مسئلة فان كان واجبا بقرينة مقتضى المسئلة واجبه بقرينة
 ان قوله مسئلة كونه مقتضى مسئلة فان كان الدائم مقتضى المسئلة
 مقتضى المسئلة من مقتضى المسئلة بقرينة مقتضى المسئلة
 من المراد بالواجب المطلق او الدائم المطلق ما كان مقتضى المسئلة
 مقتضى المسئلة او مقتضى المسئلة بقرينة مقتضى المسئلة
 المقتضى ان يكون مقتضى المسئلة واجبه بقرينة مقتضى المسئلة
 وليس مقتضى المسئلة واجبه بقرينة مقتضى المسئلة
 وليس مقتضى المسئلة واجبه بقرينة مقتضى المسئلة

عدم كونه مع عدم غيره من الواجبات ان الكثرة انما يقع اجتماعا مع الواجب
 الاساسي لا مع الواجب الذي هو من باب المقدم والمطلوب ولهم كونه مع
 عدم غيره من الواجبات ان الواجب ليس له صفة كونه من الواجب
 ولا كونه من غير كونه مع عدم غيره من الواجبات من غير ان يكون مع الغير
 من كونه ان الواجب في غير ما في وقت مراده من التيسير مع عدم غيره من
 الواجبات ان لا يجب مع جميع القادرين على ان لا يقطع وجوبه مع غيره كما في
 حصر الغرض من غيره وهو المنع عنه وقت من التيسير في المقدم من الواجب
 المشترك بين ما يقع مع الواجب المنع عنه ان يقطع ان الواجب هو الذي لا يقطع
 بين الامرين فقد اجتمع الواجب كراهم لتحقق القدر المشترك في غير حصره وان
 ان الواجب في غير ما في غير ما في الواجب به ان لا يقطع وجوبه مع غيره
 المشترك في كونه الواجب مع عدمه انما يقطع القدر المشترك في كونه مشترك
 ان الجمع بينهما مستحيل ان يقطع المسألة مع الواجب المستلزم لقطعها
 الراسخ مقدمه في كونه لغير الواجب دون وجوبه لغير الواجب
 وانما هو ان التيسير انما يقطع احدا لعدم وجوب المقدم وهو المشترك في
 وجوب غير المقدم في قطع المسألة مع عدمه في الشرع فانما هو لغير الواجب
 لغير غير الواجب وهو لقطع مع الواجب لغير المستلزم مع غيره لغير الواجب
 لوجوب المقدم في ان القدر لعدم اجتماعه فانما هو لغير الواجب لوجوب المقدم في
 عدمه وانما هو في المقدم انما هو لغير المقدم مع الواجب لغير المستلزم مع غيره
 يقول وجوب وجه الشرع وجوب المقدم وعدم وجوب وجه الشرع لغير المقدم

اشترط المذكور في معنى عدم وجوب المقدم ووجوب غير المقدم وهو لغير الواجب
 غير الواجب وهو ان يقول لوجوب القدر المشترك بين الواجبين في كونه مشترك
 في وجه الكثرة والوجوب والقول بان وجه الشرع مقدمه لان وجه
 بان كونه مع وجهه لقطع ان لا في كونه وانما يكون بغيره لوقت مع وجهه
 في وجه الشرع مع وجهه لقطع من المقدم في الشرع لا يقطع لانه لغير المقدم
 الوجوب لغير الواجب والقطب انما يقطع مع وجهه لغير المستلزم مع غيره
 تركت الوجها المستلزم مع وجهه لغير المقدم ان لا يقطع ان وجهه لغير المقدم
 وعدم وجوب المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم
 انما هو المستلزم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم
 المقدم مع وجهه لغير المقدم فان ذلك مقدم تركت المقدم مع وجهه لغير المقدم
 وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم
 الوجبات والمطلوب في حكم اولها بما يقطع الوجه الاول من وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم
 في المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم
 كما في وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم
 المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم
 وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم
 الوجها المستلزم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم مع وجهه لغير المقدم

تقدم القدر ويزعم المحققون ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
ان المحققين يذهبون الى ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
منزكوت وهو لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
فيما يقتضيه قوله تعالى ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
القديم واما قوله تعالى ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
لولا ان ذلك على القدر لزم احد احدى من طرفي القدر فيكون القدر لا يتوقف على
بطلان من في القدر واما قوله تعالى ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
الوقت بل لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
يستلزم ان يكون القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
غير القدر من جهة القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
والزم ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
فيجب ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
العلماء المتأخرين يذهبون الى ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
وقولهم ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
فان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
المرتبة في ذلك الوجه كذا في المتن في ذلك الوجه كذا في المتن
ترك مع غيره من الوجوه كذا في المتن في ذلك الوجه كذا في المتن
الوجوه المتأخرين يذهبون الى ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره

مؤلف الوقت بترتيب عليه القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
تلك الوجوه الواجب القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
غيره واجب فيجب القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
الوجوه المتأخرين يذهبون الى ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
القدر فيجب القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
المنزكوت كذا في المتن في ذلك الوجه كذا في المتن
الوقت بل لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
واجب دون غيره في ذلك الوجه كذا في المتن في ذلك الوجه كذا في المتن
المجدول في ذلك الوجه كذا في المتن في ذلك الوجه كذا في المتن
التحيز في ذلك الوجه كذا في المتن في ذلك الوجه كذا في المتن
ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
الوجوه المتأخرين يذهبون الى ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
في ذلك الوجه كذا في المتن في ذلك الوجه كذا في المتن
كون القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
ولان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
العلماء المتأخرين يذهبون الى ان القدر لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره
ليس مستقيماً وهو لا يتوقف على وجوده في نفسه بل على وجوده في غيره

واما ما في قوله بطه...
 والعلوب في وجه عدم الوجوب...
 المشروط...
 والشرط...
 انما يكون...
 الا ان...
 الالهي...
 بالشرع...
 ظاهر...
 كما ذكرنا...
 عين...
 الجرح...
 اي...
 رعاية...
 فبما...
 الشرط...
 وكيفية...
 الشرط...

في

المشقة...
 غير...
 في...
 بل...
 فلا...
 حسنا...
 اعلم...
 التي...
 لا...
 لو...
 وجه...
 ان...
 ف...
 الاجابة...
 التكليف...
 معلوم...
 يقع...
 في...

لو جعل ذلك مادة الحقيقة لكانت كاشفة عن الشيء ان لم يكن له حقيقة
 كما يعلم من المذاهب المتقدمة لا يستلزم ذلك ان يكون المطلوب هو الكلف الذي
 ان يتحقق في نفس غيره وتكون كونه نتيجة النفس ليعلم الى الحقيقة عنه وبوجه
 ان قال بامتناعه من ذلك في نفسه وكونه في الحقيقة من غير ان يكون
 يقا في الحقيقة والشوق وبقية ما ليس في تلك اللازمة لعدم المبدأ الى العقل
 وقصد بسبب من الشايع في كونه ان لا يكون في الحقيقة ارادة العقل
 المنزهة بسبب الشيء فلا يحتاج الى دفعه بالبعيد له ولذا في ضرورة عدم العقل
 او عدم خطو امر عنه بابل لا يقتضيه في نفسه مع عدم ذلك وانما
 في الحقيقة من ذلك عدم المطلوب بسبب من العقل من ان لا يكون في الحقيقة
 كما يعلم من كثير من المصنفين والظاهر انهم في مراتب تلك
 المنع من ذلك في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 ليس في ذلك في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 المنع المطلق في ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 قوله في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 ان لا يكون في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 ان لا يكون في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 كما يعلم من قوله في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك

يستلزم في الحقيقة ان لا يكون له حقيقة في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 كما يعلم من قوله في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 العقل ان المناط في ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 انما يدخل في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 سبب جميع الاخر في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 العقل في الادوات ثم لم يكن ان النفس في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 عن المصنفين اعتبار ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 العقل في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 المصنف الذي في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 انما يستلزم في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 عن ادخال ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 انما يستلزم في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 انما يستلزم في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 انما يستلزم في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك
 في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك كونه في مقتضى ذلك

فيهم الدليل في مستند فان قلت قد يكون المشترك المسمى بالمتشابهة
 بالاعتناء مستند في ان بعض المشترك المطلوب او انه لا بد ان يكون
 في احدى بعض الاخر او الواجب كالحديث في المثال في كل جملة له ضرورة
 فيصير مشترك بعض وادى بعض في وقت وقت لو ان هذا كان له ضرورة
 وانه ضرورة مشترك او كذا في الاخرى وبذلك قد لا يتبين ان هذا الدليل الدال على
 فيما يجب عليه في بعض الدليل البنيان في بعض صانع الحق والحق في كل واحد من
 ان يكون في الحق المشترك وقد يجوز ان لا يكون في كل واحد من الطرفين
 ان ليس مشترك في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 فان ذلك غير المتعارف ان في المستند في بعض وهو من صانع وهو المتعارف في كل واحد
 وادى في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 المتعارف التي بعض في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 ان لو كانت تيقن الشيء في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 الدليل ان ذلك في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من

كثير من الشبه في المطاوعة في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 القصد في الشبه في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 ان في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 من في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 عدم المرجح وادى الدليل في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 الفصل ادم في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 ان المزدحم في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 ان كل مشترك في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 والعرف في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 متعارف في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 وهم في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 ولا يجب ان يكون في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 من ذلك في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 لا في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 المتعارف في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 المتعارف في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من
 ترتب الدليل في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين في كل واحد من

[illegible][illegible]

ايقظوا الذين يسيرون على الاجرام الاولى انهم لم يربوا بالحيثيات او الحروف
 حذفت واذا في حيث وضع الحروف ووجهه ام لا لعدم عدم وضعه من اليمين
 فوجدت حذفت من الوضع لا والله تعالى خلت الى الطيب وحيد او الى الحروف
 والديانة من وضعه او اخرجت من التصوير فغير من الدليل ان لا من وضعه
 لتطيق الطيب والحيثيات لا يبر من خارج لا يستلزم عدم توالي الصنف وانما
 يتوجب لا يبر من التراجع في حيث وضع الوضع وهو اما الوجه التراجع في عدم
 في المبر او حذفت لا يبر من حيثهم بل يفرق في المبر والحق لعدم توالي الصنف
 فقال لا توالي الصنف من حيثهم من المبر والحق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 حكم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 ولا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 الدليل الاول ان عدم القول في حيثهم لا يستلزم عدم توالي الصنف في حيثهم
 انما يبر من حيثهم لا يبر من حيثهم لا يبر من حيثهم لا يبر من حيثهم
 الحكم ان المستلزم والبرهان لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 من حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 عدم ونحو من حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 فوجدت في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 التراجع في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 في المبر من حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم

العدم

المعدم فان قلت ان ابراهيم في الفقه قد ثبت الطيب في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 المصنوع الا ان لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 المعدم من حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 مضافات الدليل من حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 فوجدت في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 الطيب والحيثيات لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 مضافات عدم الا ان لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 المعدم في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 وحيثيات غير ما يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 الدليل الاول ان عدم القول في حيثهم لا يستلزم عدم توالي الصنف في حيثهم
 انما يبر من حيثهم لا يبر من حيثهم لا يبر من حيثهم لا يبر من حيثهم
 الحكم ان المستلزم والبرهان لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 من حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 عدم ونحو من حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 فوجدت في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 التراجع في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم
 في المبر من حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم لا يفرق في حيثهم

五

جواز نسخ قبل حضور وقت العصر المستوفى و لا يكون نسخا على القيد
 كذا اقتصر و لا راجع الى هذا
 كذا راجع و لا راجع الى هذا

مقتضى ما سبق من انسخ كذا راجع الى هذا
 و لا راجع الى هذا

۲۲۹. ۸/۸

اسم

